

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9376

الخميس، 13 تموز/يوليه 2023، الساعة 17/10

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيغا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيشي
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20609 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 17/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد خياري (تكلم بالإنكليزية): أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسليحية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-18 في 12 تموز/يوليه. وكانت ثاني عملية إطلاق لقذيفتها التسلحية الجديدة العابرة للقارات التي تعمل بالوقود الصلب. وكما ذكرنا في إحاطة سابقة لمجلس الأمن، فإن القذائف التي تعمل بالوقود الصلب لا تحتاج إلى التزود بالوقود قبل إطلاقها، وبالتالي يمكن إطلاقها بسرعة أكبر من القذائف التي تعمل بالوقود السائل. وقد أطلقت على مسار مرتفع من منطقة بيونغ يانغ في الساعة 10 صباحا بالتوقيت المحلي، وأفيد بأنها حلقت لمسافة 1 000 كيلومتر تقريبا بارتفاع يناهز 6 600 كيلومتر قبل أن تسقط في البحر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للاتحاد الروسي. وأفيد بأن الرحلة استغرقت حوالي 74 دقيقة، مما قد يجعلها الرحلة الأطول للقذائف التسلحية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والنظم التي اختبرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 12 تموز/يوليه و 13 نيسان/أبريل و 16 آذار/مارس و 18 شباط/فبراير، وكذلك في خمس مناسبات في العام الماضي، يمكن أن تصل إلى

معظم النقاط على وجه الأرض. ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارات تتعلق بسلامة المجال الجوي أو البحري لعملية الإطلاق. وكما أكدت مجددا مؤخرا منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية، فإن عمليات الإطلاق غير المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

ويدين الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذيفة تسليحية أخرى عابرة للقارات. ويكرر دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف الحوار، دون شروط مسبقة، المفضي إلى تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن الإطلاق الأخير للقذيفة التسلحية هواسونغ-18 نفذ "لردع التحركات العسكرية الخطيرة للقوات المعادية". كما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن البلد سيعزز ما يسمى بالردع النووي بما يتماشى مع خطته الخمسية للتنمية العسكرية التي كشف النقاب عنها في كانون الثاني/يناير 2021. وتتص تلك الخطة على تطوير قدرات محددة، ينطوي الكثير منها على مواصلة البلد لبرامجه للأسلحة النووية والقذائف التسلحية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وزادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كبير من أنشطتها لإطلاق القذائف في عامي 2022 و 2023، بما في ذلك تنفيذ أكثر من 90 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسلحية.

وكما أبلغنا المجلس من قبل، حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 31 أيار/مايو إطلاق أول سائل عسكري لها بما وصفته بأنه نوع جديد من الصواريخ الحاملة باستخدام تكنولوجيا القذائف التسلحية. وأبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن فشلها وأكدت من جديد أنها ستجري عملية إطلاق ثانية في أقرب وقت ممكن. ولئن كان من حق أي دولة ذات سيادة أن تطلق سائلا وأن

الصد، وأود أن أنه بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن وحدة مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أساسية إذا أردنا تخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين على عاتق المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في 12 تموز/يوليه. ومن المثير للقلق، وإن لم يكن مفاجئاً، أن نجد أنفسنا مرة أخرى في مجلس الأمن نرد على إطلاق غير قانوني آخر للقذائف التسيارية العابرة للقارات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنه أمر مثير للقلق لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت بالفعل 20 قذيفة تسيارية في عام 2023، بما في ذلك أربع قذائف تسيارية عابرة للقارات. إن عمليات الإطلاق انتهاكات لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وقد أثارت توترات في شمال شرقي آسيا وما وراءها، وهي مصممة للمساعدة على صقل وزيادة تطوير برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ولكن واضحاً بشأن ماهية ذلك - 20 تجربة لمنظومات إيصال الأسلحة النووية. ويأتي ذلك الإطلاق في أعقاب سلسلة من البيانات التهديدية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك آخر البيانات الصادرة عن بيونغ يانغ ضد طائرات الولايات المتحدة العاملة في المجال الجوي الدولي. ولكن كما قلت من قبل، هذا للأسف ليس مفاجئاً.

وتقع على عاتقنا جميعاً، بوصفنا أعضاء في المجلس، ولاية ومسؤولية لمواجهة تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير

تستفيد من الأنشطة الفضائية السلمية، فإن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحظر صراحة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيام بأي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ويجب أن تكون مسائل السلام والأمن الرئيسية، مثل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، مجالاً للتعاون. ونرحب بالتزام مجلس الأمن، على النحو المعرب عنه في القرار 2397 (2017)، بالتوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية. إن الوضع الراهن يندرج بالخطر ولا يمكن تحمله. وسنحتفل بعد أسبوعين بالذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكورية. والواقع المأساوي هو أنه بعد مرور سبعة عقود، لا تزال التوترات مستمرة ولا تزال دون حل. وكما أبلغنا المجلس من قبل، هناك عدة تدابير عملية يمكن اتخاذها لتخفيف حدة التوترات وعكس اتجاه الدينامية الخطيرة وإفساح المجال لاستكشاف السبل الدبلوماسية. وأشد على أهمية إعادة إنشاء قنوات الاتصال، مع أنني لن أكرر تفاصيلها، لا سيما بين الكيانات العسكرية، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وسيكون من الأهمية بمكان تجنب التصعيد غير المقصود. وبالإضافة إلى ذلك، وريثما يتم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه، يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على أعلى مستوى من السلامة في مرافقها النووية.

وأود أن أبرز مرة أخرى شواغلنا بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة البلد في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات السكانية الضعيفة. بالنظر إلى التقدم الإيجابي في مجال اللقاحات والعلاجات، وإعلان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 5 أيار/مايو أن مرض فيروس كورونا لم يعد يشكل طارئاً صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بعودة الأفراد من المجتمع الدولي وتناوبهم دون عوائق، بمن في ذلك موظفونا والمنسق المقيم. وسيكون لهذه العودة الجماعية أثر إيجابي من خلال دعم الشعب وتعزيز العلاقات، والأهم من ذلك، تعزيز قنوات الاتصال. فالدبلوماسية، وليس العزلة، هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. وفي ذلك

وندعو جميع أعضاء المجلس اليوم إلى مشاركتنا في شجب السلوك غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن تنفيذًا كاملاً بغية منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جني إيرادات لبرامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

ونأمل أن تبرهن المشاركة المباشرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم على أنها مستعدة للانخراط في دبلوماسية هادئة بدون شروط مسبقة. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فينبغي للمجلس أن يتحد، كما فعلنا في عام 2017. لنعد إلى العصر الذي استخدمنا فيه صوتنا الجماعي للتصدي للانتشار النووي بوصفه تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

تدين فرنسا بأشد العبارات إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا عابرا للقارات في 12 تموز/يوليه. في السابق، جرى شجب عمليات إطلاق القذائف هذه من خلال اعتماد قرارات جديدة لمجلس الأمن، لأن الجميع شعروا أنها تمثل خطراً كبيراً على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي ولأننا كنا نعلم أن الغرض من تلك الصواريخ في المقام الأول هو حمل أسلحة نووية. بيد أن عدد عمليات الإطلاق تلك قد تضاعف، وظل المجلس منقسماً وصامتاً. وأقول بكل جدية إننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي.

وقد أطلقت كوريا الشمالية حتى الآن 20 قذيفة باليستية في عام 2023، بما في ذلك أربع ذات مدى عابر للقارات، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات المجلس. وذلك أمر يبعث على القلق البالغ في ضوء التصعيد في الأسابيع الأخيرة ولأن كوريا الشمالية أعلنت نفسها قوة نووية لا رجعة فيها. وعدم القيام بأي شيء أو مسيرة ذلك يقلل من شأن الانتشار النووي، وهو ما يرقى إلى قبول أن تتضاعف أزمات الانتشار في أماكن أخرى من العالم غداً. والواقع أنه يرقى أيضاً إلى قبول مزعزع خطير للاستقرار في المنطقة ويضع سلطة قرارات المجلس

القانوني وغير المبرر للقذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل. وينبغي ألا يؤدي مجرد عدد عمليات إطلاق القذائف التسيارية هذه خلال العام ونصف العام الماضيين إلى تآكل قدرتنا على الرد بشكل مجد على الانتشار النووي. بل ينبغي له أن يعزز تصميم المجلس على رفض محاولات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توسيع نطاق برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وينبغي أن تكون مكافحة الانتشار النووي مسألة توحدنا. وبالتأكيد كانت آخر مرة تشاركنا فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة في عام 2017 (انظر S/PV.8137). غير أنه يبدو أن عضوين من أعضاء المجلس لا يتفقان معنا الآن. فقد منعت روسيا والصين المجلس من التكلم بصوت واحد. وتبرهن بيونغ يانغ، بإطلاقها المتكرر، أنها تشعر بالجرأة، بل وربما الحث على الاستمرار بهذه الطريقة لأن الصين وروسيا منعنا المجلس باستمرار من اتخاذ إجراء لوقف تلك التجاوزات. وينبغي ألا يكون أي من ذلك مقبولاً.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تعباً للمجلس، وتهدد جيرانها وترفض المساعدة الإنسانية المقدمة لشعبها. وتلك ليست أعمال دولة عضو مسؤولة، والولايات المتحدة لن تسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمدافعين عنها بالاستهزاء بالمجلس. وأود أن أكرر أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالدبلوماسية. وقد حثنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مراراً وتكراراً، علناً وسراً وعلى مستويات عليا، على الدخول في حوار. وأوضحنا أنه ليس لدينا شروط مسبقة للمشاركة وأنا مستعدون لمناقشة أي موضوع يهم بيونغ يانغ. ولم تستجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعروضنا.

إن ذلك الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه. ولا أريد أن نعود هنا الشهر القادم لتقديم إحاطة أخرى رداً على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف تسيارية أو تجربة نووية، ولكنني أخشى أنه إذا استمر المجلس في التزام الصمت، فمن المرجح جداً أن يكون ذلك هو ما سيحدث. لقد منعت وحدة المجلس، في عام 2017، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات آخر لمدة خمس سنوات، وهذا ما ينبغي أن نهدف إليه مرة أخرى.

تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال يلقي التجاهل. ولم يعد هذا الموقف يبدو وكأنه خفض للتصعيد أو الحذر ويمنع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ملموس. كما يساورنا قلق بالغ إزاء الخطاب الاستفزازي الذي تستخدمه بيونغ يانغ مؤخرًا. وندعو النظام إلى الامتناع عن الاتهامات غير المؤسسية والخطوات التصعيدية.

وقد كلف تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة دمار شامل وبرامج قذائف تسيارية وبرامج نووية شعبها والحالة الإنسانية العامة في البلد ثمنًا باهظًا. إن التقارير الأخيرة عن زيادة نقص الغذاء وتزايد أعداد الوفيات بسبب المجاعة في البلد مقلقة جدًا. والسياسات القمعية للنظام تؤثر على الأطفال أيضًا، وليس فقط من خلال سوء التغذية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك بشكل خطير اتفاقية حقوق الطفل بإصدارها أوامر للأطفال بجمع الخردة المعدنية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. إننا نشجب تلك الأعمال وعسكرة الأطفال من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وندعو مجلس الأمن إلى الرد على تلك السياسات.

وفي حين أن تردي الحالة الإنسانية لا يقل خطورة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا من أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرتكب انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان لتوسيع قدراته كناشر. وبغية تهدئة الحالة، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة العمل بوقفها الاختياري لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، الذي ألغي في العام الماضي وبسبب الكثير من القلق؛ والامتناع عن الهجمات السيبرانية والأعمال المزعزعة للاستقرار؛ والبدء في احترام حقوق الإنسان الأساسية من خلال تنفيذ الاتفاقيات التي صدقت عليها، مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والامتناع عن إجراء تجربة نووية سابعة.

وفي هذا الصدد، من المهم أن يتحد المجلس ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى فتح الباب أمام حوار غير مشروط لإنهاء برنامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والنووية بشكل كامل وشفاف وشامل ولا رجعة فيه بغية الإسهام في إخلاء

موضع شك مباشر. ولن تستسلم فرنسا لأن تصبح كوريا الشمالية دولة نووية، وهذا الموقف كرره المجلس بالإجماع وباستمرار كذلك.

ولوقف التصعيد، يجب علينا أن نطبق بالكامل جميع الجزاءات الدولية المعتمدة بالإجماع وأن نكافح كل جهد للتحويل عليها، بما في ذلك في المجالين السيبراني والبحري. وفي مواجهة تلك الاستفزازات، فإن أولويتنا هي تجديد حوارنا، من دون شروط مسبقة، حتى تتمكن كوريا الشمالية من التخلي عن برامجها بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وقد قُدمت مقترحات في ذلك الصدد. والأمر متروك لسلطات كوريا الشمالية للاستفادة منها ولدول المنطقة للبحث عليها. إننا مصممون على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة. وفي ذلك السياق، ينبغي للمجلس أن يكون قديرًا وأن ينفذ قراراته. ونحن بحاجة ماسة إلى استجابة موحدة وحازمة من المجتمع الدولي.

السيدة داوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة ألبانيا القوية لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف تسيارية عابرة للقارات في 12 تموز/يوليه. فلا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاهل علنا الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، فضلا عن المعايير والقواعد الراسخة التي تمنعها من الحصول على التكنولوجيات التسيارية واستخدامها. وتؤكد الخطوة الأخيرة التي اتخذها النظام مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تسعى إلا إلى التصعيد معرضة المنطقة والمجتمع الدولي للخطر ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

كما نشجب انتهاك نظام جزاءات القرار 1718 (2006) المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فعلى الرغم من الجزاءات الدولية، واصلت كوريا الشمالية تطوير أسلحتها النووية وبرامجها الصاروخية - وهي لا تفعل ذلك بمفردها. ولذلك يجب على البلدان أن تنفذ الجزاءات ذات الصلة وألا تسمح لبرامج النظام غير القانونية بالتوسع أو الانتشار. ونأسف لأن صوت أغلبية أعضاء المجلس، الذي يدعو إلى رد فعل واضح وقوي على الأعمال غير القانونية وغير المبررة والمتهورة التي

وأجرؤ على القول إن من الصعب إحصاء عدد اجتماعات المجلس ردا على إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية، لأن هناك الكثير من الاستقرايات واجتماعات المجلس أكثر مما ينبغي دون أي إجراء ملموس ومسؤول. ومع ذلك، من واجبنا أن نواجه هذا التحدي. دعونا نعود إلى الأساسيات للتأكد من أن هذا لن يكون الوضع الطبيعي الجديد. ويتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ووفاء بمسؤوليته، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2397 (2017)، وهو أحدث قرار اتخذ في مواجهة التهديدات التي تشكلها كوريا الشمالية. وفي القرار، قرر المجلس اتخاذ إجراء إذا كانت كوريا الشمالية ستطلق قذيفة تسيارية عابرة للقارات أو تجري تجربة نووية. حتى إطلاق قذيفة تسيارية واحدة عابرة للقارات يتطلب من المجلس اتخاذ إجراء. كان ذلك هو تصميمنا. فكم عدد القذائف التسيارية العابرة للقارات التي شهدناها دون اتخاذ أي إجراء؟

يرى البعض أن دور المجلس ينبغي أن يتمثل في تخفيف حدة التوترات وليس أفراد سلوك كوريا الشمالية وحدها. ونحن لا ننكر أن البلدان المختلفة لديها آراء مختلفة. وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي أن أشير بوضوح إلى حقيقة لا ينبغي لأحد أن ينكرها، وهي أنه لا يوجد عذر لكوريا الشمالية أن تنتهك باستمرار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يواصل المجلس تجاهل انتهاكات قراراته. وتكرر اليابان مرة أخرى توقعها الصادق والقوي بأن يفي المجلس بمسؤوليته. فلنؤد عملا. وفي الختام، تحت اليابان كوريا الشمالية مرة أخرى على الامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة واستئناف الحوار الموضوعي مع البلدان المعنية من أجل نزع السلاح النووي بالكامل. ولا يزال الطريق إلى الحوار مفتوحا.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية الهامة والمفيدة اليوم.

تشعر مالطة بقلق عميق إزاء قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات. وهذا يمثل تقدما تكنولوجيا يندر بالخطر في برنامج القذائف في البلد. قطع

شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وفي تحقيق السلم والأمن العالميين.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضا أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

ولا بد لي أن أبدأ بالإعراب عن أسفي الشديد لأن كوريا الشمالية أطلقت قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتشير التقديرات إلى أن القذيفة التسيارية العابرة للقارات الأخيرة قد سقطت في المياه القريبة من اليابان، على بعد 250 كيلومترا فقط من هوكايدو. مرة أخرى، عرضت السفن للخطر، وعرضت الطائرات في المنطقة المحيطة لخطر كبير وأثارت الرعب بين المواطنين اليابانيين. وتدين اليابان بأشد العبارات الممكنة العمل الخطير الذي أقدمت عليه كوريا الشمالية وتود أن تذكر المجتمع الدولي بأنه انتهاك واضح للقانون الدولي ويشكل تهديدا للسلم والأمن.

ويتجاوز التهديد اليابان وجمهورية كوريا والمنطقة. ويقدر أن القذيفة، التي يقال إنها من نوع القذائف التسيارية العابرة للقارات الجديدة لدى كوريا الشمالية التي تعمل بالوقود الصلب، هواسونغ-18، قد حلفت لمسافة 1 000 كيلومتر، وأوج قدر بما يزيد على 6 000 كيلومتر ولمدة 74 دقيقة، وهي الأطول على الإطلاق. وتشير الحسابات المستندة إلى مسار الرحلة إلى أن المدى المقدر للقذيفة يمكن أن يتجاوز 15 000 كيلومتر. وهذا يعني أن كل آسيا وكل أوروبا وكل أمريكا الشمالية وكل أفريقيا وحتى جزء من أمريكا الجنوبية ستكون في نطاق نظام إيصال الرؤوس الحربية النووية غير المشروعة. وما فتئت كوريا الشمالية تعمل على تطوير أسلحتها غير المشروعة للدمار الشامل بصورة مطردة وجريئة تنفيذا لتخطيطها الاستراتيجي، مع الاستفادة الكاملة من صمت مجلس الأمن وتقايسه عن العمل. وأعمالها لا تحترم المجلس وميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي لنا جميعا أن نسأل أنفسنا: هل مهمتنا أن نجلس وننتظر أن تطور كوريا الشمالية بشكل مطرد القدرة على استهداف العالم بالأسلحة النووية وأخذ المجتمع الدولي بأكمله رهينة؟ هل علينا أن نعترف بكوريا الشمالية كدولة نووية؟ كلنا نعرف الجواب: بالتأكيد لا.

كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تتجاهل تلك الاحتياجات الإنسانية الماسة. فبدلاً من ذلك، تختار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبيد مواردها على إطلاق القذائف التسيارية المكلفة وبرنامجها للأسلحة غير المشروعة. كما تواصل تقييد وصول المساعدات الإنسانية. لذلك تدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استئناف إمكانية وصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لكي يتمكن سكانها من تلقي المساعدة التي يحتاجون إليها.

أخيراً، أود أن أذكر جميع الأعضاء في مجلس الأمن بهدفنا المشترك: تحقيق السلام ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. لتحقيق ذلك الهدف فإننا بحاجة إلى الوحدة والعمل لأن الانقسامات والتأخير لن يؤدي إلا إلى إبعادنا عن ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، لا تزال مالطة تؤيد اعتماد قرارات المجلس ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. وأرحب بمشاركة جمهورية كوريا للمرة الأولى في المجلس منذ عام 2017، فضلاً عن مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تدين المملكة المتحدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات. لقد كان ذلك الإطلاق الثاني عشر للقذائف التسيارية العابرة للقارات منذ بداية عام 2022. كما كان الاختبار الثاني لهذه القذائف التي تعمل بالوقود الصلب ورابع اختبار للقذائف التسيارية العابرة للقارات هذا العام. لقد حدث ذلك في أعقاب فشل إطلاق قمر صناعي لأغراض الاستطلاع العسكري في 31 أيار/مايو. إن أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه تشكل انتهاكاً لقرارات متعددة لمجلس الأمن وتدل على تجاهل تام للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويجب أن نتصدى بحزم ووحدة لهذه الانتهاكات، ولا يمكن أن يستمر تقاعس المجلس إزاءها.

من الواضح من خلال الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها اليوم أن أعضاء المجلس يتشاطرون الشعور بالقلق العميق إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية. عليه أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الصاروخ أكثر من 1 000 كيلومتر على مدى 74 دقيقة - وهو رقم قياسي جديد مثير للقلق.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا في ضوء تلك التطورات. ومالطة تدين بشدة عملية الإطلاق تلك - وهو انتهاك صارخ للقرار 2397 (2017). ونذكر بأن المجلس اتخذ ذلك القرار بالإجماع. وفي ذلك الوقت، أكد أيضا أنه سيتصرف ويفرض مزيداً من القيود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مواجهة أي عمليات إطلاق جديدة. وقد انضمت مالطة إلى الآخرين في الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، لأنها تدرك أن الإطلاق - وهو الرابع هذا العام - يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي. وتؤدي تلك الأعمال إلى تآكل النظام العالمي لعدم الانتشار. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من الرد على أي من عمليات الإطلاق في عام 2022، وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة عكس هذا الاتجاه. ولا يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت في وجه هذه الاستفزازات. واستمرار العجز عن العمل من شأنه أن يقوض ببساطة مصداقية المجلس بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الإطلاق ليس سوى أحدث عمل في نمط مقلق للغاية من السلوك المتهور من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتوازي مع إطلاق القذائف، أعلنت أيضا عقيدة جديدة تحدد الظروف التي ستستخدم فيها الأسلحة النووية، بما في ذلك الاستباقية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الدخول في حوار هادف نحو نزع السلاح النووي والتقييد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب عليها أن تتخلى تماما وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف التسيارية وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 10,7 مليون شخص يعانون من نقص التغذية ويحتاجون إلى الإغاثة الطارئة. بيد أن قيادة جمهورية

لنكرر دعوتنا، مهما كانت مثالية، إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن هذه التوترات التي نشهدها في شبه الجزيرة الكورية تعزز إيماننا الراسخ بوجوب إعطاء الأولوية للحوار والدبلوماسية بغية الحفاظ على المكاسب التي حققناها ومواصلة جهودنا في مجال عدم الانتشار.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في مداولاتنا.

يجتمع المجلس مرة أخرى بسبب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية. إن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنظومات إيصال نووية شديدة الخطر وتشغيلها، علاوة على برنامجها النووي تشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. وتدين سويسرا هذا الإطلاق الرابع لقذيفة تسيارية عابرة للقارات هذا العام. ويحدث ذلك في حالة أمنية متوترة. ويساور سويسرا القلق إزاء خطر التصعيد الكامن في هذا الفعل المصحوب غالبا بخطاب تحريضي. ونذكر بالعواقب الإنسانية الكارثية التي ستنتج عن استخدام الأسلحة النووية. ترى سويسرا أنه لا يمكن توخي استخدام الأسلحة النووية باعتباره امتثالا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة بشكل عام ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ويجب علينا تعزيز جهودنا لأجل تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على الحظر النووي.

ويجب ألا نتردد في أداء واجبنا الجماعي في مواجهة هذه التحديات المتكررة. وقد حان الوقت الآن لكي يضطلع المجلس بمسؤولياته. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب:

أولا، تشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الملزمة قانونا وللقانون الدولي. لذلك فإن من واجبنا الجماعي أن ندين تجارب القذائف التسيارية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤكد سويسرا مجددا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية وبرنامجها ذات الصلة بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ونذكر بأنه في حين

إلى أن تتخلى أولا عن برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي تقفر شعبها وتزعزع استقرار المنطقة. ثانيا، العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثالثا، التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأخيرا، قبول النداءات المتكررة وغير المشروطة للحوار. كما يُعدّ السماح للدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني بالعودة إلى البلد جزءا هاما من تلك العملية لأن الدبلوماسية هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في شبه الجزيرة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خياري على عرضه. وأرحب بحضور ممثلي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في هذه الجلسة.

نرى أن هذه القذيفة التسيارية الطويلة المدى التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 12 تموز/يوليه صوب البحر الشرقي يدل على تواتر عمليات الإطلاق التي من المرجح أن تستمر في الأجل الطويل وأن تزيد من خطر التهديد النووي في المنطقة. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما برحت منذ عدة أشهر تطلق قذائف أقوى على نحو منتظم تقريبا، الأمر الذي يثير المخاوف مع كل تصعيد أو الوصول إلى نقطة اللاعودة.

كما تساهم المزايدة اللفظية التي تلت ذلك الإطلاق في تصعيد التوترات أيضا. فكيف يمكننا أن نأمل في العودة إلى السلام في مثل هذا السياق؟ وكيف يمكننا أن نأمل في إعادة تهيئة مناخ الثقة اللازم لاستئناف المفاوضات؟ وترى غابون أن إيجاد حلول دائمة للحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية التي تزداد هشاشة يوما بعد يوم قد أصبح أكثر إلحاحا. ويجب استئناف المناقشات بين جميع الأطراف بطريقة أو أخرى لأجل التوصل إلى نتيجة يمكن أن تكفل الأمن والتعايش السلمي في المنطقة.

تدين غابون - بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - هذا الانتهاك المتكرر للقانون الدولي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى وقف التصعيد وضبط النفس. ونغتتم هذه الفرصة

إن موقف الصين من مسألة شبه الجزيرة الكورية واضح جداً. ونحن ملتزمون بإخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، والتسوية السياسية للمسألة من خلال الحوار. ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية متوترة وتزداد صدامية، وهو ما لا تريد الصين أن تراه. وقد أحاطت الصين علماً بالإطلاق الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الضغط العسكري المتزايد وإرسال بلد معين مراراً وتكراراً للأسلحة الاستراتيجية للقيام بأنشطة عسكرية في شبه الجزيرة. لم يقع أي من هذه الحوادث بمعزل عن غيره. وإذا استمرت هذه الحلقة المفرغة، فإن قضية شبه الجزيرة لن تكون مستعصية على الحل فحسب، بل إن الوضع سيزداد تصعيداً.

وكإثر من الحرب الباردة، لا تزال قضية شبه الجزيرة قائمة حتى يومنا هذا. وهي في جوهرها مسألة سياسية وأمنية، وجوهرها هو عدم وجود آلية للسلام. وما فتئت الولايات المتحدة وبلدان أخرى تعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً للأمن وهي مهووسة بفرض الجزاءات والضغط. ونتيجة لذلك، تواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً أمنياً هائلاً وضغطاً وجودياً. ولم تعالج قط الشواغل الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وابتداءً من هذا العام، على وجه الخصوص، أجرت الولايات المتحدة ودول أخرى مناورات عسكرية مشتركة في شبه الجزيرة الكورية على نطاق غير مسبوق، تضمنت تدريبات محددة الأهداف بدرجة عالية واستفزازية، وأصدرت إعلان واشنطن، وكثفت الردع الموسع، واستمرت أكثر فأكثر على طريق الضغط العسكري. ولن يؤدي هذا النهج إلا إلى تكثيف المواجهة والتوتر، كما يشهد على ذلك الواقع على الأرض.

إن تاريخ قضية شبه الجزيرة الكورية منذ تسعينيات القرن العشرين يُظهر بوضوح أن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد السليم والفعال لتخفيف التوترات في شبه الجزيرة وتعزيز التسوية السياسية. وما دامت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستأنفان الحوار والتفاوض وتلتقيان في منتصف الطريق، فإن الحالة في شبه الجزيرة ستظل مستقرة وسيكون هناك أمل في التوصل إلى تسوية سياسية.

تتطلب الالتزامات بموجب القرارات بشكل أساسي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فإنها تتطبق أيضاً على جميع الدول المطلوب منها تنفيذ جزاءات مجلس الأمن بصورة فعالة.

ثانياً، تشدد سويسرا على أهمية جهود المجلس لضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية وألا تتأثر سلباً بالجزاءات. إن وحدة المجلس التي مكنت من اتخاذ القرار 2664 (2022) دليل على هدفنا المشترك في ذلك الصدد. ولا تزال القيود الصارمة التي تفرضها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا تعرقل تقديم المساعدة الإنسانية الدولية بشكل خطير. ونأمل أن ترفع قريباً. ويجب ألا ننسى احتياجات شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فضلاً عن احترام حقوقه الإنسانية، لأن تطوير البرامج النووية والعسكرية لا يتم إلا بارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويؤدي إلى حالة إنسانية خطيرة.

ثالثاً، إن للمجلس والأمم المتحدة برمتها دوراً هاماً يؤديانه في تشجيع الحوار والتهدئة والبحث عن حلول دبلوماسية. وهناك استعداد لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمه. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى بذل المساعي الحميدة ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة بشكل بناء في الحوار مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة.

سنحتفل خلال أسبوعين بالذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكورية. ونأسف سويسرا التي تشارك في تنفيذه منذ عام 1953 - من خلال لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة - لعدم التوصل بعد إلى حل أكثر استدامة في شبه الجزيرة الكورية. ولأجل التوصل إلى حل سياسي يتعين على المجلس أن يخرج عن صمته. وينبغي أن تتمحور دعوته إلى الحوار حول موقف موحد. ونشجع جميع الأعضاء على السعي إلى التوصل لتوافق في الآراء. وستدعم سويسرا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الوحدة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأن أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

والواقع أن الناتو نفسه هو الذي يحتاج حقاً إلى القيام ببعض البحث الجاد عن الذات. فخلافاً لادعائه بأنه منظمة إقليمية، يخترق الناتو النطاق الجغرافي المنصوص عليه في معاهداته من خلال إبراز قوته في جميع أنحاء العالم والتقدم شرقاً إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يزيد من تأثيره السليبي والمدمر على الأمن الإقليمي وحتى العالمي. يدعي الناتو أنه تحالف دفاعي، لكنه يشجع أعضاءه على زيادة الإنفاق العسكري باستمرار، والقيام بأنشطة عسكرية في جميع أنحاء العالم، والاستمرار في عبور الحدود وتوسيع نفوذهم وإثارة المواجهة. ويدعي الناتو أنه يدافع عن النظام الدولي القائم على القواعد، ولكنه انتهك مراراً القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وأشعل حروباً متعددة، وقصف المؤسسات الدبلوماسية، وقتل مدنيين أبرياء، وترك أثراً قذراً أينما ذهب. يمارس بعض أعضاء الناتو معايير مزدوجة، ويعززون المشاركة النووية والتحالف النووي، ويزيدون من تقادم التوترات الإقليمية. إن المسبب الحقيقي للمتعاب هو الناتو نفسه كما تشهد على ذلك حقائق لا حصر لها.

واتهامات الناتو ضد الصين لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. إن الصين من بناء السلام العالمي ومساهم في التنمية العالمية ومُدافع عن النظام الدولي. تتمسك الصين بقوة بالنظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة؛ والنظام الدولي، القائم على القانون الدولي؛ والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المبنية على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفيما يتعلق بقضايا السلام والأمن، تقدر الصين بأن لها أفضل سجل لأي دولة كبرى. فنحن لم نقوم قط بغزو بلدان أخرى، أو الانخراط في حروب بالوكالة، ولم نشن عمليات عسكرية في أنحاء العالم، أو نهذب البلدان الأخرى بالقوة، أو نصدر أيديولوجيتنا أو نتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. فهل تستطيع منظمة حلف شمال الأطلسي عمل شيء من هذا القبيل؟ وتلتزم الصين بسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظروف وتتعهد دون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فهل يمكن للدول الأعضاء في الناتو أن

وبدلاً من اتهام البلدان الأخرى بعرقلة إجراءات مجلس الأمن، ينبغي للولايات المتحدة عوضاً عن ذلك أن تقترح حلولاً عملية، وأن تتخذ إجراءات ذات مغزى، وأن تستجيب للشواغل المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تترجم موقفها المتمثل في الحوار غير المشروط إلى أفعال.

وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لمجلس الأمن لمعالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية هي تخفيف حدة الحالة وتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل، بدلاً من مجرد فرض الجزاءات وممارسة الضغط، ناهيك عن تحويلها إلى أداة تستخدمها بلدان معينة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية. ومفتاح الحفاظ على هيبة مجلس الأمن وسلطته هو تشجيع الحلول السياسية وتعزيز التضامن والثقة المتبادلة. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ بالكامل القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما الأحكام المتعلقة باستئناف الحوار والتسوية السياسية التي يجب عدم تجاهلها بشكل انتقائي. ونقطة الانطلاق لمشروع القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اشتركت الصين وروسيا في تقديمه هي إرسال إشارة إيجابية عن حسن النية، وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار وتغيير الحالة، وتعزيز التسوية السياسية للمسألة. وأدعو البلدان التي تطالب المجلس باتخاذ إجراء إلى النظر بجدية في الاقتراح الصيني - الروسي المشترك.

لقد انتهت الحرب الباردة منذ فترة طويلة، لكنّ شبح عقلية الحرب الباردة لا يزال قائماً. فهو لم يجعل مسألة شبه الجزيرة مستعصية على الحل فحسب، بل زاد أيضاً من حدة العداء والنزاع في جميع أنحاء العالم. وما برحت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حتى يومنا هذا، باعتبارها نتاجاً للحرب الباردة، غارقة في هذا الوهم ولا يمكنها تخليص نفسها منها. وكان البيان الصادر عن قمة الناتو الأخيرة في فيلنيوس مسهباً بقدر ما كان مكرراً، عازفاً على نفس النغمة القديمة التي تروج لفكر الحرب الباردة والتحيز الإيديولوجي. يتجاهل البيان الحقائق الأساسية ويشن هجمات واتهامات بعيدة الاحتمال وغير ذات صلة وغير مبررة ضد الصين. وترفض الصين هذه الاتهامات المنافقة صراحة رفضاً قاطعاً.

الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤدي إلى تآكل نظام عدم الانتشار وتقوض أمننا الجماعي.

ومرة أخرى، لم تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنذارا مسبقا بالإطلاق، مما عرض الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية للخطر. ولا تزال عمليات الإطلاق هذه تشكل تهديدا وشيكا للمدنيين في البلدان المجاورة، الذين يعيشون في خوف من الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعرب عن تضامننا مع شعبي جمهورية كوريا واليابان فيما يواجهانه من تهديدات. ونؤكد من جديد أن المدنيين في أي مكان، بما في ذلك داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها، ينبغي ألا يتعرضوا لتهديدات جزافية من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بآخر عملية إطلاق لها، أود أن أدلي بثلاث نقاط. أولا، لم يكن اختبار الأمس حدثا منفردا. وتقيد التقارير بأنها القذيفة التسيارية العشرين التي اختبرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام، والرابعة ذات المدى العابر للقارات. وتشكل جميع عمليات الإطلاق هذه انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن. ونكرر نداءنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تحترم التزاماتها وأن تمتنع عن القيام بمزيد من عمليات الإطلاق.

لقد كان إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات مؤخرا مثالا آخر مثيرا للجزع على التقدم غير المشروع لقدرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وقدرات القذائف التسيارية. وتقيد التقارير بأن ما يسمى بالقذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ-18 حلفت لمدة 74 دقيقة تقريبا، مما قد يجعلها أطول رحلة على الإطلاق لقذيفة تسيارية عابرة للقارات تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإنها تدل على أن قدرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبحت أكثر خطورة وتهديدا من أي وقت مضى. ومع تزايد أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال القذائف التسيارية منذ عام 2021، فإنها مسألة وقت فقط قبل أن يكون هناك سوء تقدير أو حادث يؤدي بحياة المدنيين.

تتعهد بالشيء نفسه؟ وأريد أن أشير إلى أن الصين لا تسبب المتاعب لكنها لا تخشى المتاعب. ونحن على استعداد للرد بحزم وبقوة على أي أعمال تنتهك سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، وتقوض أمن الصين ومصالحها الإنمائية، وتنتهك السلام والاستقرار في جوار الصين.

في عصر العولمة، يتشاطر العالم السراء والضراء. فلا أحد يعيش في فراغ، ولا يتمتع أي بلد بالأمن المطلق. وإذا أرادت البلدان أن تحقق أمنها، فيجب عليها ألا تتجاهل الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان الأخرى، ولا أن تبني أمنها على انعدام الأمن في بلدان أخرى، ولا أن تقيم أسوارها الأمنية على عتبات الآخرين أو أن تمنح نفسها تقويضا مطلقا بإشغال الحرائق، متى شاءت، بينما تمنع الآخرين من إضاعة المصاييح. إن الأمن غير قابل للتجزئة. تلك سمة من سمات عصرنا ونقطة البداية لتحقيق الأمن المشترك. وما فتئت الصين تنقيد بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. إن مبادرة الأمن العالمي التي أطلقها الرئيس شي جينبنغ هي رد الصين على معضلة الأمن الدولي الحالية ونور يهدي لتحقيق الأمن المشترك. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام من خلال الحوار والتعاون الواقعيين وبحسن نية وتعزيز السلام الدائم والأمن المشترك.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة كل من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وممثل جمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تضم الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى الأمين العام في إدانته القوية لآخر عملية إطلاق غير مشروعة للقذائف التسيارية قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 12 تموز/يوليه. وإن رسالة الإمارات العربية المتحدة اليوم واضحة: يجب أن تنتهي هذه الدورة من الأنشطة الخطيرة والتصعيد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن نشر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل وانتهاج سياسة حافة الهاوية لا يهدد أمن واستقرار المنطقة فحسب، بل أمن واستقرار العالم الأوسع نطاقا. إن

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته لمجلس الأمن، وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للبلدين الشقيقين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة اليوم. ونلاحظ أن هذه هي المرة الأولى منذ عام 2017 التي يحضر فيها ممثل عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحد اجتماعاتنا بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8137). ونأمل أن تيسر هذه المشاركة جهود مجلس الأمن لضمان أن تتمتع شبه الجزيرة الكورية بالسلام.

تأتي جلسة المجلس اليوم على خلفية التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية في أعقاب اختبار قذيفة تسيرية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-18، يقدر المحللون أنها حلقت لمدة 74 دقيقة، وهو أطول وقت طيران على الإطلاق لقذيفة تطلقها كوريا الشمالية. وهذا العمل الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينتهك التزاماتها الدولية على النحو المعرب عنه في العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونشجب عملية الإطلاق الأخيرة هذه، التي جاءت على خلفية عدة عمليات إطلاق أخرى، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالامتناع عن إطلاق المزيد من القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء خطر المواجهة العسكرية، بما في ذلك نتيجة للآثار غير المقصودة أو سوء تقدير الإجراءات. ويمكن أن تؤدي التوترات المتصاعدة والتهديدات بالأعمال العسكرية إلى عواقب وخيمة على شبه الجزيرة وعلى السلم والأمن الدوليين. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات فورية ولموسة لتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن النهج المبني والعملية القائم على الدبلوماسية والحوار وبناء الثقة هو المطلوب لتهدئة الظروف التي تسمح بالمشاركة البناءة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأطراف الرئيسية الأخرى بشأن برنامجها للأسلحة. ونشدد على ضرورة استئناف الحوار البناء والموثوق به بين الأطراف المعنية وجمهورية

ثانيا، إن الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق ببرنامجه غير القانوني للقذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل لا تزال تنتهك المحظورات الواضحة التي حددها مجلس الأمن. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تعمل على تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية من خلال نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وبغية تحقيق هذا الهدف، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعودة إلى البلد.

ثالثا، إن الذكرى السنوية السبعين للهدنة الكورية تذكرنا واقعية بأن السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية لا يزال بعيد المنال. ويجب على جميع الأطراف مضاعفة الجهود الدبلوماسية والحوار لتحقيق الاستقرار والازدهار. ويمكن معالجة جميع الشواغل على طاولة المفاوضات من خلال المشاركة البناءة. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي والعودة إلى الحوار بدون شروط مسبقة.

ولا نزال نشعر بالقلق لأنه بينما يتركز الاهتمام على التجارب غير القانونية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقذائف التسيارية، فإن الاحتياجات الإنسانية الماسة للمدنيين في البلد لا تزال غير ملبأة. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خضم موسمها الزراعي الهزيل، حيث يتوقع أن يكون انعدام الأمن الغذائي على أشده. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على إعادة استئناف حوارها مع الأمم المتحدة وتمكين المنظمات الإنسانية من العودة إلى البلد في أقرب وقت ممكن.

لقد سادت وحدة المجلس، في الماضي، بشأن هذه المسألة وعملت على توجيه رسالة واضحة مفادها أن المجلس لن يسمح بالانتشار النووي. وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تشجيع العودة إلى هذه الوحدة حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته في دعم العمل من أجل تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وتؤيد إكودور جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي يؤدي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل، يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولذلك، نشجع على تعزيز التعاون والحوار بحسن نية.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، أختتم بياني بإعادة تأكيد دعوة وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن.

السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. وأرحب أيضا في هذه الجلسة بممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا.

تدين البرازيل مرة أخرى وبأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية عابرة للقارات في 11 تموز/يوليه. فقد انتهكت عملية الإطلاق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعرضت للخطر السلامة البحرية والجوية والسكان المجاورين.

واستغرق الرحلة مدة 74 دقيقة يجعلها أطول رحلة تجريبية لقذيفة تطلقها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن. وإن صحت التقارير التي أفادت بأن القذيفة قذيفة تسيرية عابرة للقارات من طراز هواسونغ - 18، فإن ذلك يدل على إحراز مزيد من التقدم في برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التي تعمل بالوقود الصلب وقطع خطوات أخرى في قدراتها النووية.

وتشير تلك التطورات إلى واقع قاس يجب أن نواجهه بصراحة في المجلس، وهو أن نهجنا إزاء هذا الملف لم ينجح. فاللتقاعس خلال السنوات الخمس الماضية وجولات الجزاءات التسع في العقد الماضي لم تكن من التصدي بفاعلية للبرامج النووية وبرامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونشعر بخيبة أمل إزاء حالة الاستقطاب في المناقشات في المجلس بشأن خيار خاطئ، وهو العودة إلى نموذج ما قبل عام 2018 المتمثل في الاتفاق على جولات جديدة وأوسع نطاقا من الجزاءات أو التزام الصمت لتجنب استقزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كوريا الشعبية الديمقراطية لإيجاد حل دائم وشامل وسلمي للمسائل في شبه الجزيرة الكورية وبطريقة تقر بالشواغل الأمنية الإقليمية والعالمية، فضلا عن شواغل الأطراف. والحل المتوخى والمقبول لا يمكن أن يتوقع وجود دولة ذات قدرات نووية في شبه الجزيرة الكورية ولا إمكانية حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه يجب علينا أن نجد سبلا أفضل للحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة، على نحو ما أشار زملاء آخرون أيضا في بياناتهم. وبينما يتعين تبني الخيارات الصعبة، ينبغي أن نتحلى بالجرأة الكافية لقبولها لأن الوقت قد لا يكون في صالح مجلس الأمن إذا انتظرنا طويلا. وتكمن مسؤوليتنا في إبعاد المنطقة عن الكارثة والحفاظ على السلام وحياة الناس في المنطقة.

السيد بيريس لوسي (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. أنه بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة اليوم.

تكرر إكودور إدانتها الشديدة للإطلاق الثاني الذي تم مؤخرا لقذيفة تسيرية تعمل بالوقود الصلب ذات مدى عابر للقارات من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2023، مما يضيف إلى عشرات عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها سابقا. وهذا ليس حدثا منفردا. ويتحدى مرة أخرى أحكام مجلس الأمن ويقوض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا بد لي من التذكير مرة أخرى بأن مجلس الأمن، باعتماده القرار 2397 (2017) بالإجماع، أعرب عن تصميمه على اتخاذ المزيد من الخطوات الهامة ردا على أي عمليات إطلاق جديدة تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، يجب علينا أن نبعث بإشارة قوية، تنفيذا لقرارات هذا الجهاز نفسه.

إن إطلاق قذيفة عابرة للقارات من أي نوع يشكل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وإذا استمر تأخر استجابة المجلس، سنعزز استثناء غير مقبول يختص به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد عارضت روسيا باستمرار أي نشاط عسكري قد يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرقي آسيا. ودعت إلى عقد هذه الجلسة الولايات المتحدة وألبانيا وفرنسا واليابان ومالطة والمملكة المتحدة بشأن إطلاق قذيفة. لكن يجب أن نستري الانتباه مرة أخرى إلى الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان، التي تواصل تكثيف المناورات الإقليمية والتفاعل العسكري في إطار مفهومها لما يسمى بالردع الموسع. ولسبب ما، يحاول بعض أعضاء المجلس التقليل من شأن ذلك العامل، على الرغم من أنه يحدد في الواقع سياق التطورات الراهنة. وقد استشهدنا مرارا وتكرارا بأمثلة على ذلك الاتجاه السلبي، ولكننا لا نشهد من جلسة إلى أخرى سوى زيادة في عددها. فعلى سبيل المثال، في منتصف حزيران/يونيه، ولأول مرة منذ فترة طويلة، شاركت غواصة نووية تابعة للولايات المتحدة في مناورات قبالة شبه الجزيرة الكورية؛ وفي نهاية حزيران/يونيه، أجري عدد من المناورات الجوية بين الولايات المتحدة وكوريا شملت مشاركة طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل استراتيجية تابعة للولايات المتحدة.

ومن الواضح أن لهذه الأعمال أثرا مزعزا للاستقرار ليس على الحالة في شمال شرق آسيا فحسب، بل على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها. فالعسكرة المستمرة للمنطقة، بما في ذلك من خلال خطط لنقل جزء من البنية التحتية العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى هناك ومحاولات الولايات المتحدة وحلفائها رسم خطوط تقسيم جديدة في المنطقة من خلال إقامة تحالفات بعضوية محدودة لمعارضة دول معينة تبغضها واشنطن، لها تأثير سلبي كبير على الاستقرار العالمي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نتغاضى عن الإشارات الشديدة الغموض والتناقض الصادرة عن حلفاء الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا واليابان وجمهورية كوريا بشأن ما يسمى بتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة في المجال العسكري. فتلك البيانات تصل إلى حد المجاهرة بالتفكير في نشر الأسلحة النووية للولايات المتحدة على أراضيها، بل تطويرها لتلك الأسلحة.

وفي سياق الحالة المحددة في شبه الجزيرة الكورية التي يناقشها مجلس الأمن اليوم، من الواضح أن النشاط العسكري للولايات المتحدة

إن كل عملية إطلاق جديدة تجعل تبين لنا على نحو أكبر أننا نحتاج إلى اتباع نهج جديد. ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا هاما ليس بوصفه مراقبا يلتزم الصمت، ولا مجرد منتدى للموافقة على فرض الجزاءات.

لدى المجلس، والأمم المتحدة ككل، الكثير الذي يمكن أن يسهم به، إذ يمكنه أن يساعد في البداية على إعادة بناء الثقة بين الأطراف بغية إيجاد فرصة للتعاون. وبمجرد إتاحة هذه الفرصة، يمكنه اغتنام خبرته وثقله السياسي للمساعدة في بناء عملية دبلوماسية والحفاظ عليها. وفي نهائية المطاف، يمكنه التصديق على النتائج المنبثقة عن أي اتفاق والتحقق منها، مما يجعل نتائجه أكثر شفافية وشرعية أمام جميع الأطراف المعنية. ويمنح الفصل السادس المجلس مجموعة أدوات كبيرة في هذا الملف لم تستغل بعد.

وقد شجعنا التعبير عن الاهتمام الذي تلقيناه خلال الأشهر القليلة الماضية في مناقشة الدور الدبلوماسي الأوسع نطاقا للمجلس والأمم المتحدة في ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن نواصل تطوير تلك الأفكار في الأشهر المقبلة وأن نستمر في استعدادنا ل مناقشتها مع أي دولة عضو قد ترغب في ذلك.

ونلاحظ حضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القاعة اليوم، بعد فترة انقطاع طويلة، ونتوقع أن يكون ذلك علامة إيجابية على المشاركة الدبلوماسية. وأكرر التأكيد على أن المشاركة، وليس العزلة، تظل أفضل طريق نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتحقيق الاستقرار والسلام فيها. وعملية الإطلاق الأخيرة تجعلنا أكثر اقتناعا بذلك عوضا عن إنكاره.

السيدة إفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمها السيد خالد الخياري. ونلاحظ مرة أخرى أنه لم يرد في إحاطة اليوم ولا في بيان الأمين العام الذي صدر أمس أي ذكر لعدد من العوامل التي تؤثر مباشرة على الحالة بشأن شبه الجزيرة الكورية.

من جميع "المنتجات" الأخرى المشوهة عمداً، بما في ذلك تلك التي تتقيد بسياسة زيادة الضغط من خلال الجزاءات، التي لا طائل من ورائها من حيث الشكل وغير الإنسانية في جوهرها. ولن يكون تخفيف القيود من قبل المجلس هدية لبيونغ يانغ، التي تؤكد الدول الغربية أنها لا تستحقها، بل خطوة طال انتظارها، قد تتيح، في جملة أمور، استعادة بيئة من الثقة وتظهر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استعداد المجلس للوفاء على نحو شامل بالمهام المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي جلسات المجلس الأخيرة، سمعنا مرارا وتكرارا عن الحاجة إلى استعادة وحدة مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد أن هذا هدف يمكن تحقيقه حقا وبسهولة، مادام جميع أعضاء المجلس على استعداد، بدلا من الترويج للدعاية، للوفاء بالتزاماتهم في الاستجابة بموضوعية ونزاهة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، مع مراعاة جميع العوامل التي تكمن وراء هذه التهديدات، والمشاركة بحسن نية في مناقشات بناءة وموضوعية لإيجاد حل ملموس للمجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

السيد كومانغا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الهامة. وننوه بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

نشعر بالقلق منذ وقت طويل إزاء التوترات السائدة في شبه الجزيرة الكورية. ومما يبرر أيضا شواغلنا إطلاق آخر لقذيفة تسيرية عابرة للقارات في 11 تموز/يوليه. وما يثير شواغلنا هو أن هذا الإطلاق يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وهذا الأمر لا يؤثر على سلطة المجلس فسخب، إذ أن السلام والأمن العالميين لا يزالان معرضين للخطر. إن شبه الجزيرة الكورية، شأنها شأن العالم بأسره، تستحق السلام والأمن والاستقرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الأطراف المعنية الامتناع عن اتخاذ إجراءات

وحلفائها في المنطقة دون الإقليمية يتناقض بحكم تعريفه مع هدف تخفيف حدة التوترات. وفي معرض مناقشته للمسألة، ليس لمجلس الأمن الحق في تجاهل ذلك العامل، على الرغم من المحاولات المستمرة من بعض الدول لفرض رؤية انفرادية للتطورات الراهنة، وإلقاء اللوم في التصعيد الحالي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا موقف بيونغ يانغ المعروف والمعلن، والتاريخ الطويل للتسوية الكورية، الذي يبين أنه لا بديل عن تسوية قضايا شبه الجزيرة إلا من خلال الحوار. ومن الواضح أن تكثيف النشاط العسكري، بتولي واشنطن زمام القيادة، وبتبعية عمياء من طوكيو وسيول، باختيارهما عدم المشاركة في أي تحليل شامل مستقل للحالة، لن يسفر إلا عن تأجيل استئناف ذلك الحوار. ويبدو أن ذلك يمثل استفزازا متعمدا لأزمة كبرى حول شبه الجزيرة الكورية، مما يهدد بتطورات قد لا تحمد عقابها.

وأذكر بأن قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدعو إلى السعي إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وتشهد التطورات الأخيرة بشأنها على الحاجة إلى تهدئة فورية للتصعيد ورفض الاستفزازات والعودة إلى المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نلفت الانتباه مرة أخرى إلى خطة العمل الروسية - الصينية للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية، والتي تشمل اتخاذ خطوات ملموسة في مختلف المجالات. وسيطلب تنفيذها بلا شك كفالة إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل وبراغي الشواغل والحقوق المشروعة لجميع الدول المعنية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أننا لم نشهد بعد أي درجة من الاستعداد لاتخاذ هذه الخطوة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى موقف بعض أعضاء مجلس الأمن، فمن الإجماع عدم إيلاء أي اهتمام لإيجاد سبل في ذلك الإطار للمساعدة على حل المشاكل التي تقاومت في المنطقة دون الإقليمية.

ونؤكد أن مشروع القرار الذي شاركت روسيا والصين في تقديمه لمعالجة المسائل السياسية والإنسانية لا يزال أيضا خيارا مطروحا. ونحن مقتنعون بأن مناقشته واعتماده المحتمل سيحقق فوائد أكبر بكثير

قبل الولايات المتحدة وأتباعها، وهو أمر يتعدى على الحق المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس، حيث يشكل عملاً غير قانوني ومتهوراً ينتهك روح الميثاق والقانون الدولي.

وفي الوقت الراهن، تتزايد الاستفزازات العسكرية من الولايات المتحدة وأتباعها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمعدل غير مسبوق، وبالتالي، فإن الديناميات الأمنية العسكرية في شبه الجزيرة الكورية تقترب من أزمة نووية تتجاوز أزمة حقبة الحرب الباردة. وفي نيسان/أبريل، أعدت الولايات المتحدة إعلان واشنطن، وهو منصة لمواجهة نووية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي إطار المتابعة، تخطط الولايات المتحدة علناً للتداول بشأن استخدام الأسلحة النووية ضد جمهوريتنا من خلال اجتماع الفريق الاستشاري النووي للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، والذي سيكون الهيئة الأم للتحالف النووي الثلاثي للولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تدفع الحالة الإقليمية بشكل غير مسبوق إلى حافة حرب نووية من خلال النشر المتكرر للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والقاذفات الاستراتيجية النووية في شبه الجزيرة الكورية وحولها وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق. ولا يوجد مكان في العالم غير شبه الجزيرة الكورية تجري فيه مناورات استفزازية وعدوانية للغاية على الحرب النووية بشكل متكرر وعلى أساس سنوي، بهدف نهائي هو إزالة دولة واحدة ذات سيادة من المنطقة. والأخطر من ذلك هو أن الولايات المتحدة تحاول إعادة نشر الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية بإرسال غواصة نووية إلى كوريا الجنوبية لأول مرة منذ 40 عاماً، بينما تلجأ إلى أنشطة تجسس جوي استفزازية للغاية من خلال التسلل إلى المجال الجوي السيادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد أرسلت قاذفات استراتيجية نووية تابعة للولايات المتحدة إلى شبه الجزيرة الكورية عدة مرات خلال فترة شهر واحد. ونُشرت غواصة نووية محملة بقذائف انسيابية في كوريا الجنوبية واليابان. إن الغواصة النووية الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة المحملة بمئات الرؤوس الحربية النووية و 20 قذيفة تسيارية عابرة للقارات، التي نُشرت في كوريا الجنوبية، لا تشكل تهديداً

انفرادية يمكن أن تعرض الاستقرار في المنطقة للخطر. وفي ذلك السياق، نطالب بالامتثال الكامل من جميع الأطراف المعنية لقرارات مجلس الأمن بشأن شبه الجزيرة الكورية.

إننا نعيش في عصر تتعرض فيه البشرية للتهديد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلينا جميعاً أن نتحمل مسؤولية حفظ السلام. وهذا أمر ليس بالهين، ومستمد من ميثاق الأمم المتحدة. فمن واجب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرادى وبصورة جماعية، أن تسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤكد موزامبيق من جديد دعوتها إلى الحوار والحلول التفاوضية من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن ممارسة الحق في الدفاع عن النفس حق مشروع للدول ذات السيادة، لا يمكن لأحد أن ينكره، كما هو معترف به بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم يكن لتجربتنا إطلاق نوع جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات أي أثر سلبي على أمن البلدان المجاورة. وقد أعلنت اليابان أن قذائفنا التسيارية العابرة للقارات سقطت خارج منطقتها الاقتصادية الخالصة، وهو ما يعادل اعتراف اليابان بأنه لم يكن هناك خطر على أمنها. وعلاوة على ذلك، فإن اختبارنا إطلاق نوع جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات - هواسونغ-18 - ممارسة مبررة للحق في الدفاع عن النفس لردع الأعمال العسكرية الخطيرة التي تقوم بها القوات المعادية وحماية أمن دولتنا والسلام في المنطقة دون تقصير.

إن جلسة الإحاطة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الممارسة المشروعة لحق دولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس إجراء متناقض ينكر المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المكرسة في الميثاق وقواعد العلاقات الدولية. إننا نرفض وندين بشكل قاطع عقد جلسة الإحاطة هذه لمجلس الأمن من

مناقشة لمشروعية التحركات العسكرية المفردة من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، تجاهل صارخ لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا كانت ممارسة دولة عضو في الأمم المتحدة لحقها في الدفاع عن النفس بهدف حماية سيادتها وأمنها في تحد للتهديدات العسكرية للولايات المتحدة موضع خلاف مستمر، وإذا استمر إقالات الولايات المتحدة من العقاب على استعراض العضلات الاستفزازي والمخوف بالمخاطر، فإن المجتمع الدولي سيعتبر محاولات الولايات المتحدة شن هجمات عسكرية وأعمال عدوانية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمرا مفروغا منه، وهو ما يعادل التحريض على اندلاع حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية. وإذا أدى تجاهله للتعسف العسكري للولايات المتحدة إلى هجمات عسكرية واعتداءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يفضي إلى كوارث رهيبة، مثل نشوب حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية، فهل يمكن لمجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن مجلس الأمن يواجه خيارين: الأول هو الامتناع عن عرقلة ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحق الدفاع عن النفس؛ والثاني هو التتديد بسلوك الولايات المتحدة المناهض للسلام وردعه.

إن الاعتراض بصورة متحيزة على ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها في الدفاع عن النفس في مواجهة السياسة العدائية والتهديدات العسكرية للولايات المتحدة، تحت ذريعة وحيدة هي انتهاكات قرارات مجلس الأمن - التي اتخذتها الولايات المتحدة وأتباعها بالقوة - هو في الواقع عمل خبيث وغير مسؤول وتخل تام عن الالتزامات الأخلاقية والضمير إزاء السلام والأمن الدوليين.

وإذا ظلت أنشطة التحالف العسكري للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية جارية ولم توصف بالاستفزازات سوى جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرامية إلى تعزيز الردع للدفاع عن النفس، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز عدم التماثل العسكري في شبه الجزيرة الكورية وتدمير توازن القوى. وسواء كان ذلك مرغوبا أم لا، فإن ما إذا كان

خطيرا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة فحسب، بل أيضا لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن هذه الأعمال العسكرية المتهورة من جانب الولايات المتحدة تمثل عملا استفزازيا صريحا بطابع عدواني يدفع بالحالة في شبه الجزيرة الكورية نحو نزاع مسلح فعلي - يتجاوز بكثير وضع التأهب العسكري المستمر الذي يستهدف طرفا متحاربا. وعلى هذا النحو، فإن له تأثيرا سلبيا على الحالة العسكرية والسياسية الإقليمية والهيكل الأمني.

وفي هذا السياق، يُوجه سؤال للذين يصرون على أن ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها في الدفاع عن النفس، بما في ذلك التدريبات على إطلاق الصواريخ، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين: كيف يسهم نشر الأصول النووية، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، وأنشطة التجسس الجوي التي ترتكبها الولايات المتحدة، في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية؟ إن المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تنطوي على أصول نووية، بهدف خطير جدا وغير واقعي يتمثل في إزالة دولة ذات سيادة من المنطقة، تشكل أعمالا مخوفة بالمخاطر يمكن أن تشعل كارثة حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية. وتشكل هذه الأعمال أخطارا حقيقية تهدد السلام والأمن الدوليين، ويجب أن تكون محل نظر مجلس الأمن.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشرح سبب عدم اعتبار العشرات من التدريبات الحربية النووية التي تجريها الولايات المتحدة والتي تشمل جميع أنواع الأصول النووية الاستراتيجية تهديدا للسلام والأمن الدوليين، في حين أن اختبارنا الوحيد لصاروخ باليستي عابر للقارات يعتبر كذلك. وعلى أقل تقدير، ينبغي لمجلس الأمن أن يشرح سبب تجاهل أن الاستفزازات العسكرية البالغة الخطورة التي تقوم بها الولايات المتحدة تشكل تهديدا كبيرا لأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في الوقت الحاضر، يسلك مجلس الأمن مسارا خطيرا جدا تحت تأثير استعلاء وتعسف الولايات المتحدة ومجموعة من أتباعها. إن الاعتراض على ممارستنا المشروعة لحق الدفاع عن النفس، دون أي

بعيدة المدى، مما يعني أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهكت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أكثر من مرة في الأسبوع.

من المؤسف أن مجلس الأمن ظل صامتا في وجه السلوك المتهور المتكرر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو خير مثال على تجاهله التام للمعايير الدولية، فضلا عن كونه سخرية وقحة من أداء مجلس الأمن. ومن المفارقات أن دولة عضو ترفض رفضا قاطعا سلطة المجلس لا تزال تتاح لها الفرصة لنشر دعايتها السخيفة.

ومرة أخرى، أود أن أشدد على أن مجرد إطلاق قذيفة تسيرية واحدة يشكل بوضوح انتهاكا لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن كل عملية إطلاق تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسمح لبيونغ يانغ بالتهوؤ بالتطوير التكنولوجي لوسائل متزايدة التطور لإيصال الرؤوس الحربية النووية.

وفي مواجهة هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين، أصيب المجلس بالشلل منذ أن فشل في اتخاذ قرار ضد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات في أيار/مايو 2022 بسبب معارضة عضوين دائمين (انظر S/PV.9048). وبالإضافة إلى ذلك، لم يدرج أي فرد أو كيان جديد في قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) خلال السنوات الخمس الماضية، بينما طورت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متزايد أساليبها للتهرب من الجزاءات. من دواعي القلق العميق أننا نجتمع مرارا وتكرارا للتصدي للأعمال الاستفزازية المتكررة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كل شهر تقريبا، دون أي نتيجة ملموسة.

يجب أن نبرهن بوضوح على أن إرادة المجتمع الدولي نحو إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية أقوى من إرادتها المتهورة لتطوير ترسانات نووية. وفي الحالة الراهنة، قد يكون صوتنا الموحد للإدانة والجزاءات الدولية هو السبيل الوحيد للضغط على بيونغ يانغ لإعادة النظر في سياستها وسلوكها غير الحكيم والعودة إلى الدبلوماسية. وبناء على ذلك، يتحتم ضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس. إذ إن التنفيذ غير الكامل للجزاءات من

وضع متطرف سيتشكل في شبه الجزيرة الكورية يعتمد بشكل كبير على تحركات الولايات المتحدة القادمة. إذا حدث موقف مفاجئ في المستقبل، تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عنه.

وفي الختام، ستتضمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط إلى جهود المجتمع الدولي لضمان السلام والأمن العالميين وإقامة نظام دولي منصف وعادل. وستضطلع بدورها ومسؤوليتها في الكفاح من أجل حماية السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية في المستقبل أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية

كوريا.

السيد جونكو هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود

بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة لمجلس الأمن. وأعرب عن امتناني أيضا للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات الممكنة عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة للقذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقها قذيفة تسيرية عابرة للقارات في 12 تموز/يوليه، بالتوقيت المحلي. بعد الإطلاق مباشرة، أعلنت وسائل الإعلام الرسمية في بيونغ يانغ أن زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان حاضرا مرة أخرى لمراقبة إطلاق ما يسمى بالقذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ-18، وهو نوع جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات يعمل بالوقود الصلب.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاولت تبرير عملية الإطلاق غير القانونية بادعاء أنه ليس لها أي أثر سلبي على أمن البلدان المجاورة. وهنا، لا يسعني إلا أن أطرح السؤال التالي: كيف يمكن لإطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات أن يجعل البلدان المجاورة تشعر بالأمان؟

ومنذ بداية العام الماضي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من 90 قذيفة تسيرية، بما في ذلك 13 قذيفة تسيرية

مثل هذا الهراء باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو مثال آخر على الدعاية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإثارة أزمة وتهديد جيرانها. أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على وقف تلك التهديدات والعودة إلى الحوار والدبلوماسية.

يقدر البعض أن عدد الوفيات الناجمة عن الجوع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ارتفع مقارنة بالسنوات السابقة بسبب تقادم نقص الأغذية. ومن المحزن أنه حتى في ظل تلك الظروف البائسة، أعطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأولوية مرة أخرى لاستنزافاتها المكلفة وغير القانونية للقذائف التسيارية العابرة للقارات. إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور إلى امتلاك ترسانة نووية متطورة وانتهاكاتها الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان هما في الواقع وجهان لعملة واحدة. ويحث وفد بلدي جميع أعضاء مجلس الأمن على تأييد استئناف جلساته العلنية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كي يعالج مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة كلية شاملة.

نحيي هذا العام بحزن الذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكورية، الذي نتج عن غزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجمهورية كوريا في عام 1950. ومن المروع ببساطة أن نشهد الكيفية التي ما برحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد بها السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وخارجهما. تؤكد جمهورية كوريا من جديد أن باب الحوار لا يزال مفتوحا على مصراعيه. ونحث بقوة مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوقف الفوري لأعمالها المزعزعة للاستقرار والاستجابة لنداءاتنا المتكررة لإجراء حوار جاد.

رفعت الجلسة الساعة 18/45.

جانب بعض البلدان وما يترتب على ذلك من ثغرات ينبغي معالجتهما على وجه السرعة. تحقق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أرباحا هائلة بمواصلة التهريب من الجزاءات واستغلال الثغرات الرئيسية من خلال الأنشطة الحاسوبية الخبيثة، وعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الخارج، وعمليات النقل غير المشروعة من سفينة إلى أخرى للمنتجات النفطية المكررة والفحم، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن المؤسف أن البعض ما زالوا يقارنون بين الاستنزافات غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمناورات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة القائمة منذ أمد بعيد. وكما أوضحنا مرارا وتكرارا في المجلس، طورت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برامجها النووية وبرامجها غير القانونية للقذائف التسيارية استنادا إلى قواعد اللعبة الخاصة بها. بل إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدعي أن برامجها النووية وبرامجها غير المشروعة للقذائف التسيارية هي نتيجة لما يسمى بالسياسة العدائية لجمهورية كوريا والولايات المتحدة. ولكن، ما هو بحق السماء جوهر هذه السياسة العدائية؟ بيونغ يانغ هي التي تعزز باستمرار سياستها العدائية تجاه المجتمع الدولي من خلال تهديد العالم للخطر بأكثر العقائد النووية عدوانية في العالم.

والواقع أن نشر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لروايات كاذبة لاستخدامها كذريعة للأعمال الاستنزافية لا يتوقف عند هذا الحد. وقبل وبعد آخر إطلاق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات، وجهت تهديدا صريحا بقولها إن حادثا خاصا قد يقع ضد أنشطة الطيران العادية فوق المياه الدولية وقدمت حجة لا أساس لها من الصحة مفادها أن السماء فوق منطقة المياه الاقتصادية هي مجالها الجوي الإقليمي. ولا يوجد بلد آخر يدعي